

البند الرابع والثلاثون

إلزام المستغل بتعويض أصحاب الأراضي التي تلزم لأعماله

يقبل المستغل ما تقرره وزارة التجارة والصناعة ما إذا كانت الأرض المملوكة للأفراد التي يحتاج إليها المستغل لازمة لأعمال البحث أو الاستغلال بكيفية دائمة أو مؤقتة وفي الحالة الأولى يلتزم المستغل بشراؤها وفي الحالة الثانية يلتزم المستغل باستئجارها على أن يؤدي في حالة الشراء مثل ثمن المثل وفي حالة الإيجار مثل إيجار المثل وذلك بالشروط والأوضاع الواردة في المادتين ٤١ و ٤٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣

البند الخامس والثلاثون

حلول الورثة محل مورثهم

إذا توفى المرخص له فيكون لورثته الحق في الحلول محل مورثهم إذا ما توافرت فيهم الشروط وطلبوا ذلك كتابة في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ الوفاة .

المستغل وزير التجارة والصناعة

التاريخ ١٩ / / التاريخ ١٩ / /

قانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٥

في شأن خفراء ومراسلات المناثر

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛ وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات والمكافآت والقوانين المعدلة له ؛

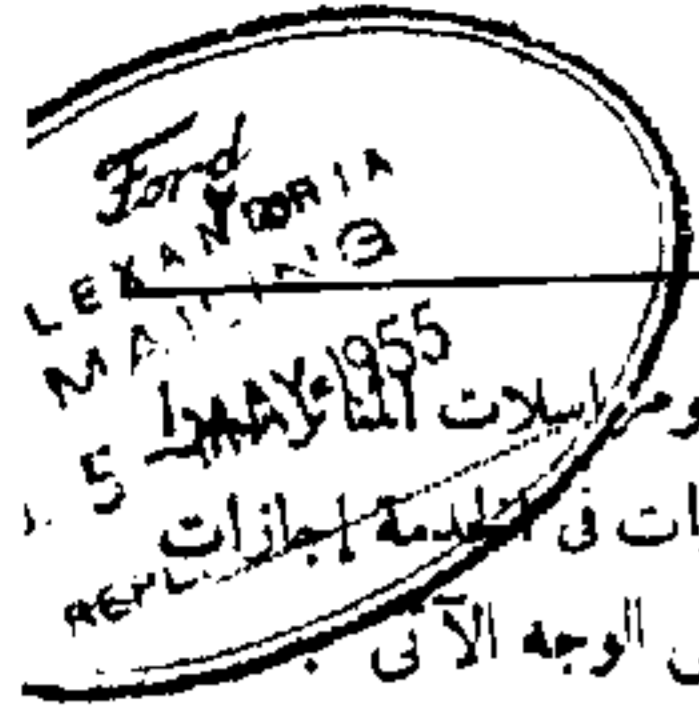
وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين والمراسم بقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يمنح خفراء ومراسلات المناثر مرتباً إضافياً يصدر بتعيينه وشروط منحه ، قرار من وزير الحربية بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد .



مادة ٢ - تكون الإجازة الاعتيادية لخفراء ومراسلات المناثر ١٩٥٥

ونصفاً في السنة - ويمتحنون عن كل ثلاث سنوات في الخدمة إجازات

مرضية بناء على قرار القومسيون الطبي المختص على الوجه الآتي :

(١) شهر ونصف بمرتبة كامل .

(٢) شهر ونصف بنصف مرتبة .

(٣) شهر ونصف بربع مرتبة .

مادة ٣ - يكون علاج خفراء ومراسلات المناثر بالدرجة الثالثة بمستشفيات الحكومة - وفي حالة عدم وجود أماكن بهذه المستشفيات يجوز علاجهم بالمستشفيات الخاصة مع رد نفقات العلاج التي يتكبدونها القومسيون الطبي .

مادة ٤ - تحسب مدة الخدمة لخفراء ومراسلات المناثر بالنسبة إلى المكافأة بواقع سنة ونصف عن كل سنة تمضي في منارات البحر الأحمر هذا منارات أبو الدرح والزعفرانة ورأس غارب .

مادة ٥ - على وزيرى المالية والاقتصاد والحربية كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما صدر به من مذكرات الرأى فى ٢٧ شبان سنة ١٣٧٤ (٢٠ أبريل سنة ١٩٥٥) .

رئيس مجلس الوزراء (بالإنابة)

(قائد جناح) جمال سالم

وزير الحربية
عبد الحكيم عامر لواء (أ. ح.)

وزير المالية والاقتصاد
عبد المنعم القيسونى

قانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٥

بفتح اعتمادين إضافيين في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة

المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وبناء على ما عرضه وزير الأوقاف ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية مشروعات الإنتاج القومي للسنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ باب ٥ (مشروعات المواصلات) - ٢ (مصلحة التلغرافات والتليفونات) بند "أجهزة خطوط تليفون" اعتماد إضافي قدره ٢٥٠,٠٠٠ ج (مائتان وخمسون ألف جنيه) لمواجهة أغراض الاستترالات والطلبات المستجدة ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور سائر اعتمادات الميزانية المذكورة للسنة المالية الحالية .

مادة ٢ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ما

صدر بديوان الرئاسة في ٢٧ شعبان سنة ١٣٧٤ (٢٠ أبريل سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء (بالإنابة)

(قائد جناح) جمال سالم

وزير العدل وزير الصحة العمومية نائب رئيس مجلس الوزراء

أحمد حسنى نور الدين طراف (قائد جناح) جمال سالم

نائب وزير الخارجية وزير المواصلات وزير الأوقاف (بالنيابة)

أحمد خيرت سعيد فتحى رضوان أحمد عبده الشرباصى

وزير الشؤون البلدية والقروية وزير الزراعة

(قائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادي عبد الرزاق صادق

وزير الإرشاد القومي (بالنيابة)

زكريا محي الدين بكاشى (ح . ١)

نائب وزير الدولة لشئون السودان

عبد الفتاح حسن أميرالاي (ح . ١)

وزير الداخلية وزير الأشغال العمومية

زكريا محي الدين بكاشى (ح . ١) أحمد عبده الشرباصى

وزير الشؤون الاجتماعية وزير التربية والتعليم

حسين الشافعى بكاشى (ح . ١) كمال الدين حسين صاغ (ح . ١)

وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية ولشئون الإنتاج

حسن مرعى (قائد جناح) حسن ابراهيم

وزير الدولة وزير الحربية وزير التموين

(قائمقام) أنور السادات عبد الحكيم عامر لواء (ح . ١) جندى عبد الملك

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية وزارة (الأوقاف الخيرية) للسنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ اعتماد اضافى قدره ٤٩٠٠ ج بالبواب الثالث "أعمال جديدة" بالقسم ١ "مصرفات أعيان الأوقاف الخيرية" بالفرع ٢ "مصرفات الأطنان" لاستصلاح ١٠٠٠ فدان بتفتيش أوقاف الخديو اسماعيل بالوادى .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من زيادة إيرادات الأوقاف الخيرية على مصرفاتها في هذه السنة المالية .

مادة ٢ - يفتح في ميزانية وزارة (الأوقاف الخيرية) للسنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ اعتماد اضافى قدره ١٦٤٠ ج بالبواب الثانى "مصرفات عامة" بالقسم ١ "مصرفات أعيان الأوقاف الخيرية" بالفرع ٢ مصرفات الأطنان "لانشاء مصنع للكانس" .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من زيادة إيرادات الأوقاف الخيرية على مصرفاتها في هذه السنة المالية .

مادة ٣ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون ما

صدر بديوان الرئاسة في ٢٧ شعبان سنة ١٣٧٤ (٢٠ أبريل سنة ١٩٥٥)

وزير الأوقاف (بالنيابة) رئيس مجلس الوزراء بالانابة
أحمد عبده الشرباصى (قائد جناح) جمال سالم

قانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٥

بفتح اعتماد إضافى في ميزانية مشروعات تنمية الإنتاج القومي للسنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد